Journal of Islamic Sciences
Volume (4), Issue (7): 30 Dec 2021
P: 17 - 43

ISSN: 2664-4347

مجلة العلوم الإسلامية
المجلد (4)، العدد (7): 30 ديسمبر 2021م
ص: 17 - 43

The Models of Narrators Whose Degrees Get Down by Al-Hafiz Ibn Hajar in his book"Taqreeb" from his other books

Mohammad Asem Harun
Umm Al-Qura University || KSA

Abstract: The science of verifying narrators credible is one of the most important result of the efforts of Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani- may God have mercy on him- He used to follow the men and judge them, and his judgment became an important reference for those who came after him from among the researchers, and indeed many of them relied on his judgment in their judgment on the narrators. However, his sayings differed in judging some of the narrators, so we find that he judges some in one book with a ruling, and he is judged by another in another book of his. Who urges me to carefully consider his method of verifying the narrators; In order to trace that difference, with an attempt to identify its causes, and to clarify the correctness of it? Through the study of five narrators, prefacing the way by an explanation of the ranks of verifying narrators according to Al-Hafiz Ibn Hajar, the reasons for the difference in his sayings, and the Theory for choosing the most correct saying according to him. Concluding with the most important results that I have reached from this study. At las I ask Allah to be of benefit and benefit to the writer and the reader, he is the Guardian of that and the capable of it, and praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon our Prophet Muhammad and all his family and companions.

Keywords: The Narrators Whose Degrees Get Down by Al-Hafiz Ibn Hajar in his book"Taqreeb" from his other books.

نماذج من الرواة الذين أنزل الحافظ ابن حجر درجاتهم في التقريب عن كتبه الأخرى

محمد عاصم هارون
جامعة أم القرى || المملكة العربية السعودية

المستخلص: إن علم الجرح والتعديل يُعدّ من أهم ثمرات جهود الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله؛ فقد كان-رحمه الله- يتتبع الرجال فيحكم عليهم، وأصبح حكمه مرجعا مهما لمن جاء بعده من الباحثين، بل إن كثيرا منهم اعتمد عليه في حكمهم على الرواة. إلا أنه قد اختلفت أقواله في الحكم على بعض الرواة، فنجد أنه يحكم على البعض في كتاب بحكم، ويحكم عليه بحكم آخر في كتاب آخر له. الذي يحثني إلى تمعن النظر في منهجه عن نقد الرواة؛ لكي أتتبع ذلك الاختلاف، مع محاولة الوقوف على أسبابه، وبيان وجه الصواب فيه، من خلال الدراسة عن خمسة من رواة التقريب، مُسبَقًا ببيان مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر، وأسباب اختلاف أقواله، وضوابط اختيار القول الراجح عنده. مختتما بأهم النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة، والذي أسأل الله أن يكون فيه النفع والفائدة للباحث والقارئ، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الكلمات المفتاحية: نماذج من الرواة الذين أنزل الحافظ ابن حجر درجاتهم في التقريب عن كتبه الأخرى.

المقدمة:

إن الحمدَ لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. أما بعد:

فإن من أعظم آثار نعمه سبحانه وتعالى على عباده أن حفظ لهم سنة حبيبه المصطفى- ﷺ- بعباده الأخيار. وقيض للسنة من يحفظها ويحميها، فحفظوا السنة في صدورهم، ودونوها في كتبهم، وذبوا عنها كل قدح وكذب وخلط. وبذلوا كل الجهود من أجل أن تظل هذه السنة محفوظة من الزّيغ والشطط. فكانت من أهم ثمرات جهودهم الطيبة علم الجرح والتعديل، فهو من العلوم المهمة في مجال نقل السنة النبوية من جيل إلى جيل، وقد برز علماء أجلاء في هذا الفن، وكان من أهمهم العالم القدير الحافظ ابن حجر العسقلاني، والذي تشهد مؤلفاته بسعة علمه في هذا الفن، فقد كان-رحمه الله- يحكم بناء على ما جمعه من أقوال النقاد السابقين، وأصبح حكمه مرجعًا مهما لمن جاء بعده من الباحثين، بل إن كثيرًا منهم اعتمد حكمه في حكمهم على الرواة. إلا أنه قد اختلفت أقواله في الحكم على بعض الرواة، فنجد أنه يحكم على البعض في كتاب بحكم، ويحكم عليه بحكم آخر في كتاب آخر له. الذي يحثني إلى تمعن النظر في منهجه عن نقد الرواة؛ لكي أتتبع ذلك الاختلاف، مع محاولة الوقوف على أسبابه، وبيان وجه الصواب فيه ما استطعت لذلك سبيلا بمشيئة الله تعالى.

وقد اخترت لهذه الدراسة بحثا بعنوان: «نماذج من الرواة الذين أنزل الحافظ ابن حجر درجاتهم في التقريب عن كتبه الأخرى».

مشكلة الدراسة:

لا يخفى لدى المشتغل بعلم الحديث بأن أقوال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعتبر في الرجال من أكثر الأقوال التي يعتمد عليها، ولكن قد يختلف حكمه على الراوي الواحد بين كتابه التقريب ومصنفاته الأخرى، فيتطرق السؤال:

1. هل كان هناك تعارض في منهجه ونقده للرواة؟
2. وما أسباب ذلك التعارض؟
3. وما هو التطبيق الأصح بين حكمه المختلف؟

سأحاول الوصول إلى نتيجة مقنعة من خلال الإجابة عن الأسئلة المذكورة بناء على دراسة بعض الرواة الذين أنزل الحافظ درجاتهم في التقريب.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على منهج النقد عند المحدثين من خلال أقوالهم في الراوي المختلف فيه.
2. معرفة منهج النقاد في النقد، ومنهم الحافظ ابن حجر.
3. معرفة مصطلحات أئمة النقد في الراوي المختلف فيه.
4. بيان منهج الحافظ ابن حجر في إنزال الراوي لمرتبة أقل مما وصف به النقاد.

أهمية الدراسة وأسباب اختيارها:

- المكانة العلمية الرفيعة التي اتصف بها الحافظ ابن حجر في علم الجرح والتعديل.
- تعتبر أقوال الحافظ ابن حجر في الرجال من أكثر الأقوال التي يعتمد عليها لدى المشتغلين بعلم الحديث.

- التعرف على أسباب الاختلاف في أقوال الحافظ ابن حجر، وكذلك الترجيح بينها بناء على قواعد الجرح والتعديل ومجموع أقوال النقاد.
- الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية في علم الجرح والتعديل مما يساعد الباحث على تثبيت معلوماته النظرية التي درسها وقرأها بشكل صحيح وعلى أسس قوية ومتينة.

حدود البحث :

اكتفي في هذا البحث بدراسة أحوال راويين-كنموذج- الذَين أنزل درجاتهما الحافظ ابن حجر في كتابه (التقريب) عن مصنفاته الأخرى، مع إيراد نموذجين من مروياتهما؛ حتى نصل إلى نتيجة محكمة عنهما إضافة إلى معرفة ما هو الراجح لدى الحافظ ابن حجر.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتفتيش باستخدام الوسائل الممكنة لم أقف على دراسة مستقلة تحمل هذا العنوان، ولكن وجدت ما يتعلق به مما يلي:

- **الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم**، رسالة ماجستير بقسم الكتاب والسنة، في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، للطالب/ عمرو بن طه السقاف، عام 1422هـ، وللطالب/ عمر بن إبراهيم بن محمد نور سيف، عام 1422هـ، وللطالبة/ وداد بنت محمد عبد الله عمران، عام 1429هـ.

وهذه الرسائل تجتمع أقوال الحافظ ابن حجر المختلفة في الرواة مع جمع أقوال النقاد فيهم وبيان الترجيح لدي الحافظ ابن حجر، ولكنها لم تتطرق إلى بيان وجه الخلاف في الحكم على الراوي، فهي تعتبر من المراجع الجيدة لهذا البحث، تمهد له، ولكنها لا تغني عنه؛ لأن بحثي يتميز عنها من نواحي متعددة، وهي:

- تخصيص هذه الدراسة عن خمسة رواة-نماذج- الذين أنزل الحافظ درجاتهم في التقريب عن كتبه الأخرى، وليس مجرد الاختلاف الذي لا يؤثر في الحكم على الراوي.
- وبيان نموذج من مرويات الراويين حيث يسهل به معرفة وجه الخلاف في الحكم على الراوي.
- الوصول إلى نتيجة واضحة من خلال دراسة أحوال الراوي وتمعن النظر في مروياته، وبيان وجه الخلاف بين أقوال الحافظ ابن حجر رحمه الله.

منهج الدراسة.

- المنهج المتبع في البحث هو المنهج الاستقرائي النقدي.
- يقوم البحث على المنهج المتبع باستقراء أحوال نماذج من الرواة في كتاب (تقريب التهذيب) لابن حجر الذين أنزل رتبتهم إلى رتبة أقل مقارنة بمصنفاته الأخرى.
- عرض أقوال النقاد الآخرين عن الراوي جرحًا وتعديلًا، ومقارنتها بقول الحافظ في الراوي.
- الكلام عن مرويات الراوي، ودراسة بعض النماذج منها.
- بيان منهج الحافظ في إنزال الراوي بمرتبة أقل.

خطة الدراسة :

تمَّ تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة.

- المقدمة: وتضمنت ما تقدم.
- المبحث الأول: مراتب الجرح والتعديل عند ابن حجر وأسباب اختلاف أقواله وضوابط اختيار القول الراجح
- المبحث الثاني: الدراس التطبيقية.
- الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مراتب الجرح والتعديل عند ابن حجر وأسباب اختلاف أقواله وضوابط اختيار القول الراجح

المطلب الأول: مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر:

استعمل الحافظ ألفاظا للجرح والتعديل وصفها في مقدمة الكتاب فقال: "انني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة وأخلص إشارة بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالبا". ثم قال: "وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة". وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة، فأما المراتب:

- **فأولها:** الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم .
- **الثانية:** من أكد مدحه: إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.
- **الثالثة:** من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.
- **الرابعة:** من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.
- **الخامسة:** من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة. ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتهجم، مع بيان الداعية من غيره.
- **السادسة:** من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.
- **السابعة:** من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.
- **الثامنة:** من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.
- **التاسعة:** من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.
- **العاشرة:** من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.
- **الحادية عشرة:** من اتهم بالكذب.
- **الثانية عشرة:** من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع.[1]

(1) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج1/ ص7- 8

المطلب الثاني: أسباب اختلاف أقوال ابن حجر:

السبب الأول: ميل الحافظ ابن حجر في بعض الأحيان لقول أحد الآئمة ثم تراجعه عنه:

هذا الاختلاف يظهر جليا بين أقوال الحافظ ابن حجر في أوائل كتبه وبين أقواله في المتأخر منها، حيث يميل في بداية الأمر لقول أحد الأئمة النقاد، ثم يتراجع عنه وذلك بناء على كثرة اطلاعه. فعلى سبيل المثال: كتابه (اللسان) يعد من أوائل كتبه، وهو كما يظهر يتأثر أحيانا بقول الذهبي في (الميزان) ثم يتراجع عن ذلك، في ترجمة (الخَصِيب بن زيد) قال عنه في (اللسان): "لا يدري من هو"[2]، متابعة للذهبي، ثم قال عنه في (التقريب): "ثقة"[3] فهذا تراجع واضح منه في الحكم على الراوي.

السبب الثاني: الاقتصار في الحكم على الراوي باعتبار بعض مروياته دون النظر إلى حاله إجمالا:

يتعرض الحافظ في بعض الأحيان للحكم على أحد الرواة أثناء كلامه على حديث له، فيستحضر صحة أو ضعف ذلك الحديث ويحكم بناء عليه على الراوي، بينما إذا تعرض للحكم عليه إجمالا في موضع آخر، فإنه يحكم عليه بحكم مختلف. ويأتي ذلك على صورتين:

الأولى: أن ينزل الراوي عن المرتبة التي يستحقها باعتبار رواية معلولة له:

مثاله: (خلّاد بن يزيد) قال عنه الحافظ في (التقريب): "صدوق ربما وهم"[4] بينما قال عنه في (التلخيص): "ضعيف"[5] وعند النظر والتأمل يبدو أن كلام الحافظ في (التلخيص) إنما قاله بعد ما أورد حديثه في «حمل ماء زمزم»[6] والذي أنكر عليه، فكان تضعيفه لأجل هذا الحديث.

الثانية: أن يرفع الراوي عن المرتبة التي يستحقها باعتبار رواية صحيحة:

ومثال ذلك: (حماد بن الجعد الهذلي) قال عنه في (التقريب): "ضعيف"[7] لكنه قال في (الفتح): فيه "لين"[8] فحسّن من ذكر روايته البخاري في (الصحيح) عند المتابعة[9]

السبب الثالث: تردده في إنزال الراوي بين مرتبتين متقاربتين:

وذلك بأن تتردد أقوله في الراوي باعتبار أن حاله يحتمل في مرتبة ما مرة، وإنزاله في غيرها مرة أخرى، لكون المرتبتين متقاربتين.

ومن الأمثلة في هذا: الراوي (خالد بن حيان الرقي) قال عنه في (التقريب): "صدوق يخطىء"[10]، ثم قال عن في (موافقة الخُبر الخبر): "صدوق"[11]، دون الإشارة إلى خطأه. ولا شك بأن الفرق بينهما يسير، فتارة يرى أن خطأه يُحتمل، وتارة يرى أنه لا يُحتمل، فحصل الاختلاف في أقواله نتيجة لذلك. والله أعلم.

---

(2) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: جـ7/ صـ209

(3) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: برقم (1716)

(4) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: (1767)

(5) ابن حجر العسقلاني، التلخصي الحبير، طبعة دار الكتب العلمية: جـ2/ صـ601

(6) حديث عروة عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ وَتُخْبِرُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَحْمِلُهُ» أخرجه الترمذي (963)، والحاكم (1783)، والبيهقي في الكبرى (9988)، قال الحافظ في التلخيص: وفي إسناده خلاد بن يزيد وهو ضعيف وقد تفرد به فيما يقال.

(7) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: برقم (1491)

(8) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: جـ4/ صـ234

(9) حديث رقم (1986)، عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، الحديث. ثم قال: وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ الجَعْدِ: سَمِعَ قَتَادَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ، أَنَّ جُوَيْرِيَةَ، حَدَّثَتْهُ: فَأَمَرَهَا فَأَفْطَرَتْ.

(10) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: برقم (1622)

السبب الرابع: اطلاعه على أمر يؤثر في حكمه على الراوي لم يطلع عليه من قبل:

وأحيانا اختلاف أقواله يبني على ما يستجد من معلومات عن الراوي، وهذا النوع من الاختلاف يظهر بصورة أوضح بين أقواله في كتبه المتقدمة والمتأخرة.

فعلى سبيل المثال: قال في (اللسان): عن (سعيد بن أبي هلال): "ثقة ثبت ضعفه ابن حزم وحده"[12] و(اللسان) من أوائل كتبه، ثم لما اطلع على مزيد من أقوال النقاد في الراوي تغير قوله في الكتب المتأخرة، فقال عنه في (التقريب): "صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفا، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط"[13] ففي (اللسان) أشار إلى أنه لم يضعفه غير ابن حزم، ولكنه في التقريب بين أنه نقل عن الإمام أحمد أنه اختلط.

السبب الخامس: تغير الاجتهاد:

من المعلوم أن الجرح والتعديل في الرواة إنما هو مبني على اجتهاد الناقد في الحكم على الراوي، فلا عجب أن تختلف أقول الحافظ ابن حجر بناء على تغير اجتهاده في وصف حال الراوي، وخاصة في الرواة الذين اختلفت أقوال النقاد فيهم.

مثال ذلك: ما جاء في ترجمة (رباح بن عبد الرحمن القرشي)، حيث قال في (التلخيص): "مجهول"[14]. ثم تغير رأيه فيه، فقال عنه في (التقريب): "مقبول".[15]

السبب السادس: الاختلاف بين قولين بينهما عموم وخصوص:

حيث يحكم الحافظ على الراوي ويضعفه ضمن مرتبة معينة ثم يذكره في موضع آخر فيحكم عليه بقول عام يندرج ضمنه الخاص الأول.

مثال ذلك: في ترجمة (خالد بن هشام) حيث قال عنه في (الإصابة): "متروك"[16] وفي موضع آخر قال عنه: "أحد الضعفاء".[17]

السبب السابع: السهو والنسيان:

أحيانا يحصل الاختلاف بين أقوال الحافظ ابن حجر نتيجة للنسيان، وهذا أمر لا غرابة فيه، وبالنظر إلى حكمه الهائل من الرواة الذين تكلم عليهم الحافظ ابن حجر في كتبه، نجد أن نسبة الخطأ والوهم لدى الحافظ تكاد لا تذكر.

ومن أمثلة ذلك: قال في (التقريب) عن الراوي (حرملة بن إياس): "مقبول"[18] ثم عاد فقال عنه في باب الكنى: "مجهول".[19]

---

(11) ابن حجر العسقلاني، موافقة الخبر الخبر: جـ3/ صـ407

(12) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: جـ7/ صـ232، برقم (3141)

(13) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: برقم (2410)

(14) ابن حجر العسقلاني، التلخيص: جـ1/صـ74

(15) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: برقم: (1874)

(16) ابن حجر العسقلاني، الإصابة: جـ2/ صـ68

(17) ابن حجر العسقلاني، الإصابة: جـ2/ صـ284

(18) ابن حجر العسقلاني، التقريب: برقم (1171)

(19) ابن حجر العسقلاني، التقريب: صـ 632 (في الكنى)

السبب الثامن: الاصطلاح الخاص لابن حجر في بعض كتبه:

من أبرز الاصطلاحات الخاصة بابن حجر لفظه "مقبول". وهو اصطلاح لم يدرج على استعماله في غير التقريب، وهو كما وصفه: "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، حيث يتابع وإلا فلين الحديث".[20] لذا فإنه قد يحكم على الراوي مثلا أنه "مجهول" في التلخيص أو اللسان، ثم يعود ويقول عنه في التقريب: "مقبول". وذلك؛ لأنه سبر مروياته، فلم يرى فيها ما ينكر بالإضافة إلى أنه قد توبع عليها، كما هو الحال مثلًا في كل من الحارث بن سعيد العتقي[21]، ورباح بن عبد الرحمن.[22] وذلك يعود في حقيقة الأمر إلى أن الحافظ ابن حجر يميل إلى التوقف في رواية المجهول حتى يستبين حاله.

المطلب الثالث: ضوابط اختيار القول الراجح عند الحافظ ابن حجر:

نظرا لما سبق من وجود الاختلافات بين أقوال ابن حجر في نقد الرواة، نحتاج إلى وضع ضوابط في تحديد القول الراجح لديه، فبعد البحث والنظر يمكننا أن نجعل عدة من الضوابط للوصول إلى معرفة الأرجح لديه، ومن أهمها ما يلي:

1- آخر أقوال ابن حجر هو الراجح عنده، ما لم يكن هذا المتأخر غير واضح الدلالة في الحكم على الراوي بوصف محدد، أو كان الحكم في آخر أقواله باعتبار حالة معينة، ففي هذا الحال يُقدّم ما في (التقريب)، أو القول الذي يسبق قوله الأخير بحسب القرائن والأدلة التي تظهر.
2- تحديد دلالات الجرح والتعديل ومراتبها عند ابن حجر، يُحكم فيها إلى ما ورد في كتبه، فإن لم توجد فيُقارن بينها وبين ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها التي ذكرها غيره كالذهبي والسخاوي والسيوطي.
3- تحديد المتقدم والمتأخر من كتب ابن حجر يتم بناء على زمن الانتهاء من الكتب سواء أنجزه خلال مدة قصيرة أو طويلة، وأما بالنسبة للكتب التي عرف أن ابن حجر كان قد تتبعها بعد الفراغ منها، فيُعتبر تاريخ الفراغ من تتبعها هو تاريخ الانتهاء منها، إلا أن تظهر قرينة تنافي ذلك.[23]
4- الفحص عن أسباب اختلاف الحكم في الراوي من خلال جمع مروياته.

المبحث الثاني- الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: دراسة الراوي حميد بن قيس المكي الأعرج:

ترجمته: هو حميد بن قيس أبو صفوان المكي الأعرج المقرئ، مولى بنى أسد بن عبد العزى، وقيل: مولى عفراء، حدث عن: مجاهد، وعطاء، والزهري، وغيرهم. وحدث عنه: مالك، ومعمر، وابن عيينة، وطائفة. روى له الستة، توفي سنة ثلاثين ومائة، وقيل: بعدها. قال خليفة: توفي في خلافة مروان بن محمد. وقال ابن: سعد توفي في خلافة أبي العباس.[24]

---

(20) ابن حجر العسقلاني، التقريب: ص74

(21) قال عنه في التلخيص الحبير: وهو لا يعرف. (ج2/ ص27 برقم 488)، وقال في التقريب: مقبول. (برقم 1023)

(22) قال عنه في التلخيص الحبير: مجهول. (ج1/ ص74)، وقال في التقريب: مقبول. (برقم 1874)

(23) الباحث عمرو بن طه السقاف، رسالة: (الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم) ص7-8.

(24) شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام: ج3/ ص635/ رقم: (56) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج3/ ص46/ رقم: (80)

قول ابن حجر فيه في التقريب: "حميد بن قيس المكي الأعرج أبو صفوان القارئ ليس به بأس من السادسة" .[25]

أقوال ابن حجر في كتبه الأخرى:

- قال في اللسان تحت ترجمته: "ثقة".[26]
- وقال في موضع آخر من كتابه اللسان: "ورواه الحاكم في «المُستَدرَك» ظنا منه أن حميد الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة وهو وهم منه".[27]

وقال في كتابه تهذيب التهذيب بعد سرد أقوال النقاد جميعا: "قلت وقال العجلي مكي ثقة".[28]

- **فموطن الخلاف بين أقواله:** أنه قال عن الراوي في كتابيه (اللسان) و(تهذيب التهذيب): «ثقة»، وهي «المرتبة الثالثة» لديه، بينما أنزل درجته في كتابه (التقريب) بقوله: «ليس به بأس»، وهو المرتبة الرابعة. فيبدو الخلاف بين أقواله في راوي واحد.

أقوال النقاد الآخرين في الراوي:

توثيقه:

- قال ابن سعد (المتوفى: 168هـ): "كان قارئ أهل مكة، وكان ثقة كثير الحديث".[29]
- وقال سفيان بن عيينة (المتوفى: 198هـ): "كان حميد أفرضهم وأحسبهم، يعني أهل مكة، وكانوا لا يجتمعون إلا على قراءته، وكان قرأ على مجاهد، ولم يكن بمكة أحد أقرأ منه ومن ابن كثير".[30]
- وقال المفضل الغلابي عن ابن معين (المتوفى: 233هـ): "ثبت، روى عنه مالك وأخوه سندل ليس بثقة".[31]
- وقال أبو طالب: سألت أحمد (المتوفى: 241هـ) عنه فقال: "هو ثقة هو أخو سندل".[32]
- وقال الترمذي عن البخاري (المتوفى: 256هـ): "حميد بن قيس الأعرج المكي صاحب مجاهد ثقة".[33]
- وقال العجلي (المتوفى 261هـ): "ثقة".[34]
- وقال عبد الرحمن سمعت أبا زرعة الرازي (المتوفى: 264هـ) يقول: "حميد الأعرج ثقة".[35]
- وقال أبو داود (المتوفى: 275هـ): "ثقة".[36]
- وقال يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى: 277هـ): "و حميد ثقة".[37]

---

(25) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ترجمة رقم (1556)

(26) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان تحقيق أبو غدة: جـ9/ صـ291/ رقم (635)

(27) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان تحقيق أبو غدة: جـ5/ صـ324

(28) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: جـ3/ ص47/ رقم: (80)

(29) ابن سعد، الطبقات الكبرى: جـ8/ صـ47/ رقم: (2423)

(30) ذكره ابن سعد في الطبقات: جـ8/ صـ47/ رقم: (2423)

(31) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: جـ3/ ص47/ رقم: (80)

(32) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: جـ3/ صـ227، الكامل لابن عدي: جـ2/ صـ271

(33) الترمذي، سنن الترمذي جـ4/ صـ224

(34) العجلي، الثقات: صـ135/ رقم: (341)

(35) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: جـ3/ صـ227

(36) ابن حجر العسقلاني، تهذيب الكمال: جـ7/ صـ387

- وقال أبو زرعة الدمشقي (المتوفى: 281هـ): "حميد بن قيس من الثقات".[38]
- وذكره ابن حبان (المتوفى: 354هـ) في كتابه «الثقات».[39]
- وقال ابن شاهين (المتوفى: 385هـ): "ثقة".[40]
- وقال أبو الفضل الهروي (المتوفى: 405هـ): "ثقة".[41]
- وقال ابن الجوزي (المتوفى: 598هـ): "ثقة".[42]
- وقال ابن القطان (المتوفى: 628هـ): "أحد الثقات، ولا يضر الانفراد".[43]
- وقال الذهبي (المتوفى: 748هـ): "ثقة".[44]

جعله مرتبة الصدوق:

- وقال أبو داود قلت: لأحمد (المتوفى: 241هـ): حميد بن قيس أخو عمر هو ثقة؟ قال: "هو صالح، وهو حميد الأعرج قارئ أهل مكة".[45]
- وقال ابن خراش المتوفى: (283هـ): "حميد بن قيس الأعرج مكي ثقة صدوق".[46]
- وقال النسائي (المتوفى: 303هـ): "ليس به بأس".[47]
- وقال ابن عدي (المتوفى: 364هـ): "وحميد بن قيس هذا له أحاديث غير ما ذكرت صالحة، وهو عندي لا بأس بحديثه، وانما يؤتى ما يقع في حديثه من الإنكار من جهة من يروي عنه، وقد روى عنه مالك وناهيك به صدقا إذا روى عنه مثل مالك فان احمد ويحيى قالا لا نبالي ان لا نسأل عن من روى عنه مالك".[48]

جعله في درجة الاعتبار:

- وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه (المتوفى: 241هـ): "ليس هو بالقوي في الحديث".[49]
- وقال عبد الرحمن سمعت أبي (المتوفى: 277هـ) يقول: "حميد بن قيس الأعرج مكي ليس به بأس، وابن أبي نجيح أحب إلي منه".[50]
- وقال الدوري وغيره عن ابن معين (المتوفى: 233هـ): "حميد بن قيس الأعرج ثقة، وحميد الذي روى عنه خلف بن خليفة ليس بشيء".[51]

---

(37) الفسوي، المعرفة والتاريخ: جـ3/ صـ41

(38) أبو زرعة الدمشقي، التاريخ: جـ1/ صـ513

(39) ابن حبان، الثقات: جـ6/ صـ189

(40) ابن شاهين، الثقات: جـ1/ صـ70

(41) الهروي، مشتبه أسامي المحدثين: صـ93

(42) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون: جـ1/ صـ240

(43) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام: جـ3/ صـ367

(44) الذهبي، الكاشف: جـ1/ صـ354

(45) أحمد بن حنبل الشيباني: سؤالات أبي داود للإمام أحمد: صـ 229/ رقم: (215)

(46) ابن عساكر: تاريخ دمشق: جـ15/ صـ298

(47) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: جـ3/ ص47/ رقم: (80)

(48) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ت غزاوي) جـ2/ صـ271

(49) أحمد بن حنبل الشيباني: العلل ومعرفة الرجال: جـ1/ صـ398

(50) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: جـ3/ صـ227

- وذكره العقيلي (المتوفى: 322هـ) في الضعفاء، ثم نقل قول الإمام أحمد: "ليس هو بقوي في الحديث".[52]
- وقال البيهقي (المتوفى: 458هـ): "حميد الأعرج ليس بالقوي".[53]
- **فخلاصة أقوال النقاد:**

بناء على ما سبق من أقوال العلماء قد تبين لنا: أن من العلماء من جعله في درجة الاحتجاج. ومن جعله من دونه.

- **فوثقه:** ابن سعد، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل-في أحد قوليه-، والبخاري، والعجلي، وأبو زرعة الرازي، وأبو داود، والفسوي، وأبو زرعة الدمشقي، وابن شاهين، والهروي، وابن الجوزي، وابن القطان، والذهبي، وابن حجر في كتابه (اللسان) و(تهذيب التهذيب) وذكره ابن حبان في الثقات.
- **وأنزله مرتبة الصدوق:** أحمد بن حنبل في أحد قوليه، وابن خراش، والنسائي، وابن عدي، وابن حجر في كتابه (التقريب).
- **وجعله في درجة الاعتبار:** أحمد بن حنبل-في أحد قوليه-، والبيهقي، وذكره العقيلي في كتابه (الضعفاء).

نماذج من مرويات الراوي:

النموذج الأول:

حديثه عن محمد ابن المنكَدِر عن جابر بن عبد الله، قال: خَرَجَ علينا رسول اللهﷺ ونحن نقرأُ القرآنَ وفينا الأعرابي والعَجَمي، فقال: «اقرَؤوا، فكُلّ حَسَنٌ، وسيَجيءُ أقوام يُقِيمُونَه كما يقامُ القِدْحُ، يَتَعجلونَه ولا يَتأجّلونَه».[54]

أخرجه أحمد في مسنده (15273)، وأبو داود في سننه (830) والبيهقي في (شعب الإيمان) (2399)، والبغوي في (شرح السنة) (609)، من طرق عن خالد الطحان، عن حميد بن قيس الأعرج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله. وجميعهم ثقات، من رواة الستة.[55] فهذا حديث صحيح، وكذا صححه الألباني، حيث قال: "وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين".[56]

وحمُيد بن قيس، تابعه أسامة بن زيد الليثي بهذه الرواية، أخرج من طريقه أحمد في مسنده (14855)، وأبو يعلى في مسنده (2197)، والبيهقي في شعب الإيمان (2400) و(2401) من طرق عن طريق عبد العزيز الدراوردي عن أسامة بن زيد الليثي، عن محمد بن المنكدر، به.

---

(51) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: جـ3/ صـ227، الكامل لابن عدي: جـ2/ صـ271

(52) العقيلي، الضعفاء الكبير: جـ1/ صـ265/ رقم: (326)

(53) البيهقي، السنن الكبرى: جـ2/ صـ648

(54) قال في "عون المعبود": قوله: "فكلٌّ حسن" أي: فكل واحدة من قراءتكم حسنة مرجوّة للثواب إذا آثرتم الآجلة على العاجلَةِ، ولا عليكم أن لا تُقيموا ألسنتكم إقامةَ القِدح: وهو السهمُ قبل أن يُرَاش.

"وسيجيء أقوام يقيمونه" أي: يصلحون ألفاظَه وكلماتِه ويتكلفون في مراعاة مخارجه وصفاته.

"كما يقام القدح" أي: يُبالغون في عمل القراءة كمالَ المبالغة لأجل الرياء والسمعة والمباهاة والشهرة.

"يتعجلونه" أي: ثوابه في الدنيا "ولا يتأجلونه" بطلب الأجر في العقبى، بل يؤثرون العاجلة على الآجلة، ويتأكلون ولا يتوكلون. (عون المعبود: جـ3/صـ42)

(55) خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطحان أبو الهيثم، المتوفى (182هـ)، قال ابن حجر: ثقة ثبت. (التقريب: 1647)

محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير القرشي التيمي، مات سنة 30 أو بعدها، قال ابن حجر: ثقة. (التقريب: 6327).

(56) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: جـ1/صـ520/ رقم: (259)

وخالف حميدًا الأعرج، وأسامةَ بن زيد: السفيانان، فروياه عن محمد بن المنكدر عن النبيﷺ مرسلاً، أخرجه عن سفيان الثوري ابن أبى شيبة (10/ 480) والبيهقي في "الشعب" (2398)، وعن سفيان بن عيينة أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (6034).

النموذج الثاني:

حديثه عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ، لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا هَذَا عَهْدُ نَبِيِّنَا - ﷺ- إِلَيْنَا».

أخرجه مالك في الموطأ (2334) ومن طريقه الشافعي في مسنده (238)، والنسائي في سننه (4568)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (6100)، والبيهقي في الكبرى (10797)، عن حميد بن قيس المكي، عن مجاهد المكي، عن عمر رضي الله عنه.

ومجاهد بن جبر المكي من الوسطى من التابعين، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، روى له الستة[57].

فالحديث صحيح بهذا الإسناد، وكذا صححه الألباني

نتيجة دراسة الراوي:

بناء على دراسة حال الراوي وبعض مروياته قد ترجح لدينا أن الراوي هو: «ثقة»، على ما صرح به جمهرة النقاد وجهابذتهم كابن معين والبخاري وأبي زرعة وغيرهم. كما أنه روى عنه الإمام مالك، والمعلوم من الإمام مالك أنه (لا يروى إلا عن ثقة)، وكذلك وثقه الحافظ في كتابه (اللسان) و(تهذيب التهذيب)،

وأما من أنزله عن مرتبة الثقة، فلعله بسبب ما وقع في بعض حديثه من الخطأ، ومنشأه ممن روى عنه لا منه، كما أشار إليه ابن عدي، حيث قال: "وحميد بن قيس هذا له أحاديث غير ما ذكرت صالحة، وهو عندي لا بأس بحديثه، وإنما يؤتى ما يقع في حديثه من الإنكار من جهة من يروي عنه". ولعل هذا وجه تنزيل درجته في التقريب، ولكن من خلال الدراسة لمروياته تبين لي أنه ثقة، وذلك لأنه لم يعل أحدٌ مروياته أو ينزل درجة مروياته لأجله، ولذا أرى أخرج له الستة وعلى رأسهم الشيخان، والله أعلم.

ويبدو أن هذا هو رجحان الحافظ ابن حجر كذلك، حيث انتهى بكلام ابن عدي في كتابه «هدي الساري» بعد سرد أقوال النقاد جميعا[58] والله أعلم

المطلب الثاني: دراسة الراوي شرحبيل بن مسلم بن حامد الخولاني:

ترجمته: هو شرحبيل بن مسلم بن حامد الخولاني الشامي الحمصي، المحدث التابعي، أدرك خمسة من الصحابة قال الحاكم: قال شرحبيل: "أدركت خمسة من الصحابة واثنين قد أكلا الدم وهما أبو عنبسة وأبو فالح الأنماري". قال الذهبي: شيخ إسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، كان من فرسان الحديث. روى عن أبيه والمقدام بن معدي كرب وأبي الدرداء يقال مرسل وتميم الداري وثوبان وأبي إمامة وعتبة بن عبد وأبي عنبسة الخولاني وعبد الله بن بسر وجبير بن نفير وروح بن زنباع وجماعة. وروى عنه حريز بن عثمان وثور بن يزيد وإسماعيل بن عياش وعمر بن عبد الرحمن القيسي، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجة، ولم يعثر عن تاريخ وفاته[59].

قول ابن حجر فيه في التقريب: "صدوق فيه لين من الثالثة"[60].

---

(57) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: (6481)

(58) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري: ص397

(59) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج11/ ص136، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج4/ص325/ رقم: (570)

(60) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: رقم (2771)

أقوال ابن حجر في كتبه الأخرى:

- قال في الفتح: "شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة"[61]
- وقال في الموافقة: "ثقة"[62]
- **فموطن الخلاف بين أقواله:** أنه قال عن الراوي في كتابيه (الفتح) و(موافقة الخبر الخبر): «ثقة»، وهي المرتبة الثالثة» لديه، بينما أنزل درجته في كتابه (التقريب) بقوله: «صدوق فيه لين»، وهو المرتبة الخامسة. فحصل الخلاف بين أقواله في راوي واحد.

أقوال النقاد الآخرين في الراوي :

توثيقه:

- قال الدوري عن يحيى بن معين (المتوفى: 233هـ) أنه قال: "شرحبيل بن مسلم ثقة"[63]
- وقال أحمد (المتوفى: 241هـ): "من ثقات الشاميين"[64]
- وقال أبو داود: "سَمِعتُ أَحْمد (المتوفى: 241هـ) قَالَ مَا روى ابْن عَيَّاش وَهُوَ إِسْمَاعِيل عَن شيخ أوثق من شُرَحْبِيل بن مُسلم"[65]
- وذكره البخاري (المتوفى: 256هـ) في التاريخ الكبير، وسكت عنه"[66]
- وقال العجلي (المتوفى 261هـ): "شرحبيل بن مسلم شامي تابعي ثقة"[67]
- وقال أبو عبيد الآجرّي: سألت أبا داود (المتوفى: 275هـ) عن شرحبيل بن مسلم، فقال: "سمعت أحمد يرضاه"[68]
- وقال يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى: 277هـ): "هو من ثقات أهل الشام حسن الحديث"[69]
- وذكره ابن حبان (المتوفى: 354هـ) في الثقات، وقال: "اختتن في ولاية عبد الملك بن مروان"[70]
- وقال ابن عبد الهادي المقدسي (المتوفى: 744هـ) عقب حديثه: "و في سنده شرحبيل بن مسلم من ثقات الشاميين"[71].
- وقال الذهبي (المتوفى: 748هـ): "كان من فرسان الحديث"[72]
- وقال الزيلعي (المتوفى: 762هـ) عقب حديثه: "شامي ثقة"[73]

---

(61) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: جـ2/ صـ284

(62) ابن حجر العسقلاني، موافقة الخبر الخبر: جـ2/صـ316

(63) ابن معين، التاريخ، رواية الدوري: جـ4/ صـ468/ رقم: (5121)

(64) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: جـ4/صـ325/ رقم: (570)

(65) أحمد بن حنبل الشيباني، سؤالات أبي داود للإمام أحمد: صـ262/ رقم: (291)

(66) البخاري، التاريخ الكبير بحواشي محمود خليل: جـ4/ صـ252

(67) العجلي، الثقات: صـ216/ برقم: (659)

(68) الآجري، السؤالات: جـ2/ صـ229/ برقم: (1685)

(69) الفسوي، المعرفة والتاريخ: جـ2/ صـ456

(70) ابن حبان، الثقات: جـ4/ صـ363/ برقم: (3361)

(71) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق: جـ4/ صـ144/ برقم: (2479)

(72) الذهبي، سير أعلام النبلاء: جـ11/ صـ136

(73) الزيلعي، نصب الراية: جـ4/ صـ403

جعله في درجة الاعتبار:

- قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين (المتوفى: 233هـ) أنه قال: "شرحبيل بن مسلم ضعيف".[74]
- وقال ابن حزم (المتوفى 456): "شرحبيل بن مسلم مجهول لا يُدري من هو".[75]
- وذكره الذهبي (المتوفى: 748هـ) في كتابه (المغني).[76]

فخلاصة أقوال النقاد:

بناء على ما سبق من أقوال النقاد قد تبين لنا: أن من العلماء من جعله في درجة الاحتجاج، ومن جعله في درجة الاعتبار.

- **فوثقه:** ابن معين في إحدى روايتيه، وأحمد بن حنبل، والعجلي، والفسوي، وابن حبان، وابن نمير وابن عبد الهادي المقدسي، والذهبي، والزيعلي، والحافظ ابن حجر في أحد قوليه.
- **ومن العلماء من جعله في درجة الاعتبار: فضعفه:** ابن معين في روايته الثانية، وابن حزم، والذهبي بذكره في (المغني).

نماذج من مروياته:

النموذج الأول:

حديث شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ سَمِعْت رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ، لَا تُنْفِقُ الْمَرْأَةُ شَيْئًا مِنْ بَيْتِهَا إلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامَ؟ قَالَ: «ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا»، ثُمَّ قَالَ: «الْعَارِيَّةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ، وَالدَّيْنُ مَقْضِيٌّ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ».

زَادَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْوَصَايَا: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ حَجَرٌ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ ادَّعَى إلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ التَّابِعَةُ إلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا تُنْفِقُ امْرَأَةٌ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا»، إلَى آخِرِهِ. وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، انْتَهَى.

وَرَوَاهُ بِتَمَامِهِ أَبُو دَاوُد الطَّيَالِسِيُّ في مسنده (1223)و(1224)، وعبد الرزاق في مصنفه (7277)، وسعيد بن منصور في سننه (427)، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ في مصنفه (22521)، وأَحْمَدُ في مسنده (22294)، وأبو داود في سننه (2870) و(3565)، وابن ماجه في سننه (2007) و(2295) و(2398) و(2405) و(2713)، والترمذي في سننه (670) و(1265) و(2120)، وابن الجارود في المنتقى (1023)، والطحاوي في شرح معاني الآثار 104/3، وفي شرح مشكل الآثار (3633) و(4461)، والطبراني في الكبير (7615)، وابن عدي في الكامل(290/1 و290-291)، والدارقطني في سننه (40/3-41)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (228/2 و281)، والبيهقي في الكبرى (193/4-194 و88/6 و212 و264)، والبغوي في شرح السنة (1696) و(2162) من طرق عن إسماعيل بن عياش، به. وزَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ يَعْنِي الْكَفِيلَ انْتَهَى.

إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، من رواة الأربعة، قال عنه الحافظ: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم.[77]

---

(74) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: جـ4/ صـ340/ رقم: (1495)

(75) ابن حزم، المحلي بالآثار: جـ7/ صـ194

(76) الذهبي، المغني في الضعفاء: جـ1/ صـ296/ برقم: (2756)

(77) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: (473)

وقد قال الإمام أحمد[78] والبخاريُّ [79]وجماعةٌ من الحفَّاظ: ما روى إسماعيل بن عيَّاش عن الشاميين صحيحٌ، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيحٍ. وهذا الحديث إنَّما رواه إسماعيل عن شاميٍّ ثقةٍ.

وقَالَ صَاحِبُ التَّنْقِيحِ: رِوَايَةُ إسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ الشَّامِيِّينَ جَيِّدَةٌ، وَشُرَحْبِيلُ مِنْ ثِقَاتِ الشَّامِيِّينَ[80].

فهدا إسناد حسن من أجل إسماعيل بن عياش، فهو صدوق حسن الحديث في روايته عن أهل بلده، وهذا منها، ولبعضه شواهد يصح بها. ولذا قال الترمذي عقب روايته: حديث حسن.

النموذج الثاني:

قال شُرَحْبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ: أَنَّ رَوْحَ بْنَ زِنْبَاعٍ زَارَ تَمِيمًا الدَّارِيَّ فَوَجَدَهُ يُنَقِّي شَعِيرًا لِفَرَسِهِ قَالَ: وَحَوْلَهُ أَهْلُهُ، فَقَالَ لَهُ رَوْحٌ: أَمَا كَانَ فِي هَؤُلَاءِ مَنْ يَكْفِيكَ؟ قَالَ تَمِيمٌ: بَلَى، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- يَقُولُ: «مَا مِنْ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يُنَقِّي لِفَرَسِهِ شَعِيرًا، ثُمَّ يُعَلِّقُهُ عَلَيْهِ إِلَّا كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ حَبَّةٍ حَسَنَةٌ».

أخرجه أحمد في مسنده (16955)، والطبراني في مسند الشاميين (553)، والبيهقي في شعب الإيمان (4273) من طرق عن إسماعيل بن عياش، بهذا الإسناد.

وأخرجه الطبراني في الكبير (1254)، وفي الصغير (14)، وفي مسند الشاميين (30) من طريق إبراهيم بن أبي عبلة، عن روح بن زنباع، به.

روح بن زنباع أمير تابعي، روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في الثقات[81]، وقد سبق الكلام آنفا عن إسماعيل بن عياش، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، وهذه منها. وبقية رجاله ثقات. فهذا إسناد حسن.

نتيجة دراسة الراوي:

قول الحافظ في كتابه (الموافقة): ثقة هو الراجح عنده، لكونه متأخر في زمن التأليف عن باقي الكتب، ولعل تنزيل درجته في التقريب بالنظر إلى بعض مروياته، كما هو رأي أكثر النقاد المعتدلين، حتى وثقه ابن معين-المعروف بالتشدد- في أحد قوليه.

وأما من جعله في مرتبة دنيا، كابن معين وابن حزم والذهبي، فأجيب عن ذلك بأن ابن معين كما قال بتضعيفه كذلك قال بتوثيقه، ربما ذلك التعارض بناء على مروياته، وبناء على من روى عنه، فمثلا وثقه ابن معين إذا روى عنه الثقة، وضعفه إذا روى عنه الضعيف. والله أعلم.

وأما قول ابن حزم بجهالته؛ فقد رد عليه الأئمة، فقال ابن الملقن ردا على قول ابن حزم: "وهذا غريب، شرحبيل شامي وحاشاه من الجهالة، روى عن جماعة وعنه جماعة، وقال أحمد هو من ثقات الشاميين، ووثقه العجلي، نعم ضعفه ابن معين، وهذه زلة ابن حزم" اهـ[82].

وأما إدخاله الذهبي في كتابه (المغني) لعله بناء على تضعيف يحيى بن معين له، حيث جمع بين قولي ابن معين بتضعيفه وقول أحمد بن حنبل بتوثيقه.

وكذلك من خلال الدراسة لمروياته لم أجد أحدا من النقاد يعلها أو ينزل درجتها لأجله، فهو ثقة على القول الراجح، والله أعلم.

---

(78) ابن عدي، الكامل: (1/ 292- رقم: 127) من رواية أبي طالب.

(79) البخاري، التاريخ الكبير: (1/ 369- 370- رقم: 1169)؛ الترمذي، العلل الكبير: (ترتيبه- ص: 59- رقم: 75)؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: (6/ 224- رقم: 221).

(80) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق: جـ4/صـ144/ برقم: (2479)

(81) قال ابن حبان: من أهل فلسطين، وكان عابدا غازيا من سادات أهل الشام. الثقات لابن حبان: (2687)

(82) ابن الملقن، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج: جـ2/ صـ262

المطلب الثالث: دراسة الراوي شُجاع بن مَخلد الفلاس البغوي:

ترجمته: هو شُجاعُ بن مَخلَد الفلاس، أبو الفضل البغوي، نزيل بغداد. حدث عن إسماعيل بن علية وإسماعيل بن عياش وحسين بن علي الجعفي وسفيان بن عيينة ووكيع وغيرهم، وحدث عنه: مسلم وأبو داود وابن ماجة إبراهيم بن إسحاق الحربي وأبو القاسم البغوي وغيرهم. روى له مسلم وأبو داود وابن ماجة، مات سنة خمس وثلاثين.[83]

قول ابن حجر فيه في التقريب: "صدوق، وهمَ في حديث واحد رفعه وهو موقوف، فذكره بسببه العقيلي في الضعفاء".[84]

أقوال الحافظ ابن حجر في كتبه الأخرى:

- قال في تغليق التعليق: "أحد الثقات".[85]
- وقال في لسان الميزان: "ثقة".[86]
- **فموطن الخلاف بين أقواله:** أنه قال عن الراوي في كتابيه (تغليق التعليق) و(اللسان): «ثقة»، وهي «المرتبة الثالثة» لديه، بينما أنزل درجته في كتابه (التقريب) بقوله: «صدوق»، وهو المرتبة الرابعة.

أقوال النقاد الآخرين في الراوي:

توثيقه:

- وقال ابن سعد (المتوفى: 168هـ): "ثقة ثبت".[87]
- وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين (المتوفى: 233هـ) عن شجاع بن مخلد، فقال: "أعرفه ليس به بأس، نعم الشيخ أو نعم الرجل ثقة".[88]
- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سُئل أبا زرعة (المتوفى: 264هـ) عن شجاع بن مخلد، فقال: "بغدادي ثقة".[89]
- وقال إبراهيم الحربي (المتوفى: 285هـ): "حدثني شجاع بن مخلد، ولم نكتب ههنا عن أحد خير منه".[90]
- وقال محمد بن وضاح (المتوفى: 286هـ): "كان عالي الرواية، كتب عنه محمد بن عبد الله بن نمير ويحيى بن معين ومحمد بن مسعود".[91]
- وقال الحسين بن فهم (المتوفى: 289هـ): "ثقة ثبت".[92]
- وفي نسخة أبي القاسم البغوي (المتوفى: 317هـ) لابن أبي الأخصر: "كان صدوقًا ثبتًا".[93]

---

(83) شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام: جـ5/ صـ838/ رقم: (182) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: جـ12/ صـ379/ رقم: (2700)

(84) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ترجمة رقم (2748)

(85) ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق: جـ4/ صـ186.

(86) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان تحقيق أبو غدة: جـ9/ صـ322

(87) ابن سعد، الطبقات الكبرى: جـ7/ صـ252/ رقم: (3564)

(88) أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابن عبد الله: جـ2/ صـ603/ رقم: (3868)

(89) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: جـ4/ صـ379/ رقم: (1655)

(90) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: جـ9/ صـ251/ رقم: (4828)

(91) ابن نقطة، إكمال الإكمال: جـ6/ صـ219

(92) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: جـ9/ صـ251

(93) ابن نقطة، إكمال الإكمال: جـ6/ صـ219

- وقال ابن قانع (المتوفى: 351هـ): "ثقة ثبت".[94]
- ذكره ابن حبان (المتوفى: 354هـ) في ثقاته.[95]
- وقال الحاكم (المتوفى: 405هـ) عقب حديثه: "حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعلم له علة، ولم يخرجاه".[96]
- وقال الذهبي (المتوفى: 748هـ): "حجة خير".[97]
- وقال أيضا: "أحد الثقات".[98]

جعله مرتبة الصدوق:

- قال علي بن محمد المروزي: سألت صالحا جزرة (المتوفى: 293هـ) عن شجاع بن مخلد، فقال: "صدوق".[99]
- وقال ابن الجوزي (المتوفى: 597هـ): "كان صدوقا".[100]

جعله في درجة الاعتبار:

- ذكره العقيلي (المتوفى: 322هـ) في ضعفائه.[101]

فخلاصة أقوال النقاد:

بناء على ما سبق من أقوال العلماء قد تبين لنا: أن من العلماء من جعله في درجة الاحتجاج. ومن جعله من دونه.

- **فوثقه:** ابن سعد، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وابن قانع، والحسين بن فهم، والذهبي، وابن حجر في كتابيه (تغليق التعليق) و(لسان الميزان)، وأثنى عليه إبراهيم الحربي، وأخرج الحاكم حديثه وصحح إسناده، وذكره ابن حبان في جملة الثقات.
- **وأنزله مرتبة الصدوق:** صالح جزرة، وابن الجوزي، وابن حجر في كتابه (التقريب).
- **وجعله في درجة الاعتبار:** العقيلي، حيث ذكره في كتابه (الضعفاء) –على ما قاله الحافظ ابن حجر-.

نماذج من مرويات الراوي:

النموذج الأول:

حديثه عن أبي عاصم، عن سفيان، عن عمار الدهني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعا: «كُرسِيّه موضع القدمين والعرش لا يقدر قدره».[102]

---

(94) ابن نقطة: إكمال الإكمال: جـ6/ صـ219

(95) ابن حبان، الثقات: جـ8/ صـ313/ رقم: (13628)

(96) الحاكم، المستدرك: جـ1/ صـ113، برقم: (156)

(97) الذهبي، الكاشف: جـ2/ صـ5/ برقم: (2263)

(98) الذهبي، ميزان الاعتدال: جـ3/ صـ365

(99) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: جـ9/ صـ251

(100) ابن الجوزي، المنتظم: جـ11/ صـ229/ برقم: (1382)

(101) هذا ما ذكره ابن حجر في تهذيبه: جـ2/ صـ554، وتقريبه: جـ(431)، ولكني لم أقف على ترجمته في كتاب الضعفاء.

أخرجه ابن مندة في (الرد على الجهمية) (ص21) من طريق شجاع بن مخلد عن أبي عاصم عن سفيان عن عمار الدهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

قال شجاح في حديثه: أنه سأل النبي - ﷺ- عن قول الله عز وجل (وسع كرسيه السموات والأرض) قال: «كُرسِيّه موضع القدمين والعرش لا يقدر قدره»

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في تفسيره (ج3/ص251)، وعبد الله بن أحمد في السنة (586) من طريق وكيع، والطبراني في المعجم الكبير (12404) من طريق أبي مسلم الكشي عن أبي عاصم، والدارقطني في الصفات (36) من طريق أحمد الرمادي عن أبي عاصم، جميعهم عن سفيان الثوري عن عمار الدهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفا.

وقال الدارقطني: "رفعه شُجاع إلى النبي - ﷺ- ولم يرفعه الرمادي".[103]

وقال ابن الجوزي: " هذا الحدث وهِمَ شُجاع بن مَخلد في رفعه، فقد رواه أبو مسلم الكجي وأحمد بن منصور الرّمادي كلاهما عن أبي عاصم فلم يرفعاه، ورواه عبد الرحمن بن مهدي ووكيع كلاهما عن سفيان فلم يرفعاه، بل وقفاه على ابن عباس، وهو الصحيح".[104]

وهذا هو الحديث الذي قال عنه الحافظ في التقريب: "وهم في حديث، رفعه وهو موقوف".

النموذج الثاني:

حديثه عن سعيد بن سلام العطّار، عن أبي بكر بن أبي سبرَة العامري، عن عطاء بن يسار، عن عبد الرحمن بن يربوع، عن أبي بكر الصديق، قَالَ: قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الْجَنَّةِ»

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (118)، وأبو بكر المروزي في مسند أبي بكر (118) عن شجاع بن مخلد، به. إسناده ضعيف جدا؛ لأن فيه سعيد بن سلام العطار ضعيف متروك الحديث. وقال البخاري وابن أبي حاتم: منكر الحديث جدا.[105] وكذلك أبو بكر بن أبي سبرة العامري ضعيف الحديث جدا.[106]

فهذا الحديث ضعيف لأجل من روى عنه شجاع بن مخلد، وليست العلة عنه.

نتيجة دراسة الراوي:

بناء على دراسة حال الراوي وبعض مروياته قد ترجح لدينا أن الراوي هو: «ثقة» في عامة مروياته، على ما صرح به جمهرة النقاد وجهابذتهم كابن معين وأحمد وأبو زرعة الرازي وغيرهم. وبه قال الحافظ في كتابيه (تغليق التعليق) و(لسان الميزان)،

---

(102) قال في "عون المعبود": قوله: "فكلٌّ حسن" أي: فكل واحدة من قراءتكم حسنة مرجوّة للثواب إذا آثرتم الآجلة على العاجلَةِ، ولا عليكم أن لا تُقيموا ألسنتكم إقامةَ القِدح: وهو السهمُ قبل أن يُرَاش.

"وسيجيء أقوام يقيمونه" أي: يصلحون ألفاظَه وكلماتِه ويتكلفون في مراعاة مخارجه وصفاته.

"كما يقام القدح" أي: يُبالغون في عمل القراءة كمالَ المبالغة لأجل الرياء والسمعة والمباهاة والشهرة.

"يتعجلونه" أي: ثوابه في الدنيا "ولا يتأجلونه" بطلب الأجر في العقبى، بل يؤثرون العاجلة على الآجلة، ويتأكلون ولا يتوكلون. (عون المعبود: ج3/ص42)

(103) الدارقطني، الصفات: ج1/ ص30/ رقم: (36).

(104) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ج1/ص7.

(105) ينظر: الضعفاء للبخاري: (138)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ج/ص32، الضعفاء والمتروكين للنسائي: (269).

(106) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ج7/ص307، الكامل: (2200)،

وأما من أنزله عن مرتبة الثقة، إما لأجل ما وقع في بعض حديثه من الوهم، من رفع الوقف، أو لضعف من روى عنه. وإليه أشار الحافظ ابن حجر في (التقريب)، حيث قال: "وهمَ في حديث واحد رفعه وهو موقوف". وهو الحديث الذي ذكرته في النموذج آنفا، فأراد الحافظ بحكمه " صدوق" التحقق من موافقته بالثقات وسلامة مروياته عن الشذوذ والعلة، وإذا تحقق ذلك فهو ثقة. والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع: دراسة الراوي عبد الله بن رَجاء بن عمر الغُدانيّ:

ترجمته: هو عبد الله بن رجاء بن عُمر، ويقال ابن المثنى، أبو عُمر، ويقال أبو عمرو، الغُدانيّ البصري. حدث عن شعبة وعكرمة بن عمار وهمام وشيبان، إسحاق بن يزيد الكوفي وإسرائيل بن يونس وجرير بن أيوب البجلي والحارث بن شبل البصري وغيرهم، وحدث عنه: البخاري والنسائي وابن ماجة بواسطة وإبراهيم بن إسحاق الحربي وإبراهيم بن حاتم وأبو بكر الأثر وغيرهم. روى له البخاري والنسائي وابن ماجة، من التاسعة، مات سنة عشرين ومائتين، وقيل: تسع عشرة ومائتين.[107]

قول ابن حجر فيه في التقريب: "صدوق، يهم قليلا" .[108]

أقوال الحافظ ابن حجر في كتبه الأخرى:

- قال في الهدى: "ثقة".[109]
- وقال في الفتح: "ثقة".[110]
- **فموطن الخلاف بين أقواله:** أنه قال عن الراوي في كتابيه (الهدى) و(فتح الباري): «ثقة»، وهي «المرتبة الثالثة» لديه، بينما أنزل درجته في كتابه (التقريب) بقوله: «صدوق، يهم قليلا»، وهي المرتبة الخامسة.

أقوال النقاد الآخرين في الراوي:

توثيقه:

- قال علي بن المديني (المتوفى: 234هـ): " اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين: أبي عمر الحَوضي وعبد الله بن رجاء".[111]
- وقال أبو حاتم (المتوفى: 277هـ): "كان ثقة رضي".[112]
- وقال الفسوي (المتوفى: 277هـ): "ثقة".[113]
- وذكره ابن حبان (المتوفى: 354هـ) في كتابه الثقات.[114]
- وقال عبد الله بن محمد الأصبهاني (المتوفى: 369هـ) عقب ذكر حديثه: "هذا الإسناد صحيح".[115]

---

(107) شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام: جـ5/ صـ838/ رقم: (182) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: جـ12/ صـ379/ رقم: (2700)

(108) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ترجمة رقم (2748)

(109) ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق: جـ4/ صـ186.

(110) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان تحقيق أبو غدة: جـ9/ صـ322

(111) المزي، تهذيب الكمال: جـ14/ صـ499

(112) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: جـ5/ صـ55

(113) الفسوي، المعرفة والتاريخ: جـ3/ صـ366

(114) ابن حبان، الثقات: جـ8/صـ352

(115) الأصبهاني، أخلاق النبي: جـ4/صـ130

- وقال الحاكم (المتوفى: 405هـ) عقب ذكر حديثه: "عبد الله بن رجاء عن همام بن يحيى، وهما ثقتان".[116]
- وقال الحاكم (المتوفى: 405هـ): "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ورواته عن آخرهم ثقات أثبات".[117]
- وقال أيضا: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.[118]
- وقال أيضا: عقب ذكر حديثه: "هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".[119]
- وقال الذهبي (المتوفى: 748هـ): "الحافظ الثقة".[120]
- وذكره في الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم.[121]

جعله مرتبة الصدوق:

- قال الدارمي: سألت يحيى بن معين (المتوفى: 233هـ)، فقال: "كان شيخا صدوقًا لا بأس به".[122]
- وقال هاشم بن مرثد الطبراني عن يحيى بن معين (المتوفى: 233هـ): "كثير التصحيف، وليس به بأس".[123]
- وقال عمرو بن الفلاس (المتوفى: 249هـ): "صدوق كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة".[124]
- ذكره البخاري (المتوفى: 256هـ) في التاريخ الكبير وسكت عنه.[125]
- وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة (المتوفى: 264هـ) عنه فجعل يثني عليه، وقال: "حسن الحديث عن إسرائيل".[126]
- وقال النسائي (المتوفى: 303هـ): "عبد الله بن رجاء المكي والبصري كلاهما ليس بهما بأس".[127]
- وذكره الذهبي (المتوفى: 748هـ) في المغني للضعفاء، وقال: "صدوق".[128]

جعله في درجة الاعتبار:

- قال الدوري عن ابن معين (المتوفى: 233هـ): "ليس من أصحاب الحديث".[129]
- وقال ابن حزم (المتوفى: 456هـ): "أما حديث عبد الله بن رجاء الغداني فهو كثير التصحيف والغلط وليس بحجة، هكذا قال فيه عمرو بن علي الفلاس".[130]
- ذكره الذهبي (المتوفى: 748هـ) في المغني ونقل كلام الفلاس: "كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة".[131]

---

(116) النيسابوري، معرفة علوم الحديث: جـ1/ صـ132

(117) النيسابوري، المستدرك: جـ1/ صـ61/ برقم: (38)

(118) النيسابوري، المستدرك: جـ1/ صـ228/ برقم: (464)

(119) النيسابوري، المستدرك: جـ2/ صـ29/ برقم: (2212)

(120) الذهبي، تذكرة الحفاظ: جـ1/ صـ404

(121) الذهبي، الرواة الثقات بما لا يوجب ردهم: جـ1/ صـ115

(122) الدارمي، تاريخ ابن معين رواية الدارمي: صـ181/ برقم: (652)

(123) المزي، تهذيب الكمال: جـ14/ صـ499/ برقم: (3262)

(124) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: جـ5/ صـ55/ برقم: (255)

(125) البخاري، التاريخ الكبير: جـ5/ صـ91

(126) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: جـ5/ صـ55

(127) المزي، تهذيب الكمال: جـ14/ صـ499

(128) الذهبي، المغني: جـ1/صـ338/ برقم: (3168)

(129) ابن حجر، تهذيب التهذيب: جـ5/ صـ184

(130) ابن حزم، المحلى: جـ3/ صـ136

فخلاصة أقوال النقاد:

بناء على ما سبق من أقوال العلماء قد تبين لنا: أن من العلماء من جعله في درجة الاحتجاج. ومن جعله من دونه.

- **فوثقه:** علي بن المديني، وأبو حاتم، والفسوي، وابن حبان، والأصبهاني، والحاكم،
- **وأنزله مرتبة الصدوق:** ابن معين في إحدى رواياته، وعمرو بن الفلاس، وأبو زرعة، والنسائي، والذهبي.
- **وجعله في درجة الاعتبار:** ابن معين في إحدى رواياته، وابن حزم، والذهبي

نماذج من مرويات الراوي:

النموذج الأول:

حديثه عن شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عُبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»

أخرجه أبو داود في سننه (1452)، والترمذي في سننه (2907) والدارمي في سننه (437/2) وابن حبان في صحيحه (118) من طرق عن شعبة به. إسناده صحيح على شرط البخاري.

النموذج الثاني:

حديثه عن قتادة، عن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ- قَالَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ: «دَعُونِي»، فَانْطَلَقَ بِالْهَدْيِ، فَنَحَرَهُ- أَوْ كَمَا قَالَ- فَقَالَ الْمِقْدَادُ بْنُ الأَسْوَدِ: لا وَاللَّهِ، لا نَكُونُ كَالْمَلإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ قَالُوا لِمُوسَى: {فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ} [المائدة: 24] وَلَكِنِ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا، إِنَّا مَعَكُمْ مُقَاتِلُونَ، فَنَحَرَ الْهَدْيَ بِالْحُدَيْبِيَةِ، قَالَ قَتَادَةُ: وَكَانَتْ مَعَهُمْ يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ بَدَنَةً.

أخرجه البزار في مسنده: (7023) عن محمد بن المثنى، عن عبد الله بن رجاء، وقَالَ: لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، إلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

هذا الحديث ظاهره صحيح الإسناد، لكن عبد الله بن رجاء لم يذكروا من مشائخه قتادة، وقد ذكروا أن قتادة توفي سنة (117) أو (118) وعبد الله بن رجاء توفي سنة (219) أو (220)، فلم يتيسر له السماع عن قتادة،

كما أن الحديث فيه تصحيف من حيث المتن، بأنه يخالف ما ورد في حديث أنس وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، قال ذلك في غزو بدر، وإن كان محفوظا يحتمل أنه عليه السلام كَرَّر المقالة يومئذ كما قاله يوم بدر. ولكنه مع ذلك لا يخلو عن العلة من أجل الانقطاع ما بين عبد الله بن رجاء وقتادة. والله أعلم.

نتيجة دراسة الراوي:

بناء على دراسة حال الراوي وبعض مروياته قد ترجح لدينا أن الراوي هو: «ثقة»، على ما صرح به المعروفين بالتشدد كعلي بن المديني وأبي حاتم والنسائي، فالظاهر أن الراوي كثير الحديث، فصار تصحيفه قليلا في جنب ما قد روى والله أعلم، وإلا فكثير التصحيف لا يحتج به إذا انفرد، وإليه أشار الحافظ ابن حجر في التقريب، حيث قال في (التقريب): " يهم قليلا". ولعله أنزل درجته إلى (الصدوق) من أجل التأكد على صحة مروياته عن الوهم والعلة، وإذا تأكد ذلك فهو ثقة على ما حكم به الحافظ في بقية كتبه، والله أعلم.

---

(131) الذهبي، المغني في الضعفاء: (3168)

المطلب الخامس: دراسة الراوي محمد بن حِميَر بن أنيس القضاعي:

ترجمته: هو محمد بن حِميَر بن أنيس القضاعي ثم السليحي، أبو عبد الحميد، ويقال: أبو عبد الله الحمصي. حدث عن محمد بن زياد الألهاني، وثابت بن عجلان، وعمرو بن قيس الكندي، والزبيدي وغيرهم، وحدث عنه: خطاب بن عثمان، ومحمد بن مصفى، وهشام بن عمار، وكثير بن عبيد، وأحمد بن الفرج، وغيرهم. روى له البخاري والنسائي وابن ماجة. من التاسعة، مات سنة مائتين، .[132]

قول ابن حجر فيه في التقريب: "صدوق" .[133]

أقوال الحافظ ابن حجر في كتبه الأخرى:

- قال في النتائج: "ثقة، من رجال البخاري".[134]
- **فموطن الخلاف بين أقواله:** أنه قال عن الراوي في كتابه (النتائج): «ثقة، من رجال البخاري»، وهي «المرتبة الثالثة» لديه، بينما أنزل درجته في كتابه (التقريب) بقوله: «صدوق»، وهي المرتبة الرابعة.

أقوال النقاد الآخرين في الراوي:

توثيقه:

- قال الدارمي عن ابن معين (المتوفى: 233هـ): "ثقة".[135]
- وسئل أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى: 241هـ) عنه، فقال: "ما علمت إلا خيرا".[136]
- وقال دحيم (المتوفى: 352هـ): "ثقة".[137]
- وذكره ابن حبان (المتوفى: 354هـ) في (الثقات).[138]

جعله في مرتبة الصدوق:

- وقال ابن محرز عن ابن معين (المتوفى: 233هـ): "لا بأس به".[139]
- وقال النسائي (المتوفى: 303هـ): "ليس به بأس".[140]
- وقال ابن قانع (المتوفى: 351هـ): "صالح".[141]
- وقال الدار قطني (المتوفى: 385هـ): "لا بأس به".[142]

قال الذهبي (المتوفى: 748هـ): "ما هو بذاك الحجة، حديثه يعدّ في الحسان، وقد انفرد بأحاديث".[143]

---

(132) شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام: جـ4/ صـ1192/ رقم: (271)، المزي، تهذيب الكمال: (5170)، ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: (5837)

(133) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ترجمة رقم (5837)

(134) ابن حجر العسقلاني، النتائج: جـ1/ صـ301

(135) ابن معين، تاريخه (رواية عثمان الدارمي): صـ205

(136) ابن شاهين، الثقات: صـ213

(137) الذهبي، الكاشف: جـ2/ صـ166

(138) ابن حبان، الثقات: جـ7/ صـ441

(139) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: جـ5/ صـ55

(140) المزي، تهذيب الكمال: جـ25/ صـ119

(141) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: جـ9/صـ135

(142) الدار قطني: سؤالات البرقاني للدار قطني: صـ58

جعله في درجة الاعتبار:

- وسئل أبو حاتم (المتوفى: 277هـ) عنه، فقال: "يكتب حديثه ولا يحتج به، ومحمد بن حرب وبقية أحب إليَّ منه". (144)
- وقال يعقوب الفسوي (المتوفى: 277هـ): "ليس بالقوي". (145)

فخلاصة أقوال النقاد:

بناء على ما سبق من أقوال العلماء قد تبين لنا: أن أكثر الأئمة جعله في درجة الاحتجاج. ومن جعله من دونه.

- **فوثقه:** ابن معين، وأحمد بن حنبل، ودحيم، والحافظ ابن حجر في (النتائج)،
- **وأنزله مرتبة الصدوق:** النسائي، وابن قانع، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر في كتابه (التقريب).
- **وجعله في درجة الاعتبار:** أبو حاتم، ويعقوب الفسوي.

نماذج من مرويات الراوي:

النموذج الأول:

حديثه محمد بن زياد، عن أبي أمامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من قَرَأَ آيَة الْكُرْسِيّ فِي دبر كل صَلَاة مَكْتُوبَة لم يمنعهُ من دُخُول الْجنَّة إِلَّا أَن يَمُوت»

أخرجه الطبراني في الكبير (7432)، والنسائي في (السنن الكبرى) (9928) من طرق عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

إسناده لا بأس به، وقد صححه ابن حبان في كتاب الصلاة، والمنذري، وابن عبد الهادي، وابن كثير. قال محمد طاهر الفتّني: "صحيح على شرط البخاري، ومحمد ثقة مشهور روى له البخاري في صحيحه" (146). وقد بالغ ابن الجوزي فأورده في كتاب (الموضوعات)(147) ولا يُوافق على ذلك. قال ابن حجر: "غفل ابن الجوزي فذكره في الموضوعات، وهذا من السمج ما وقع له" (148). والحديث تفرد به محمد بن حمير، ذكره الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في كتابه (أطراف الغرائب) وقال: "تفرد به محمد بن حِمير عنه". (149)

وهذا يحتمل التعليل إذا لم يُتابع عليه، وقد جاء للحديث شواهد من حديث المغيرة بن شعبة وأبي مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم. وإذا انضمت هذه الأحاديث بعضها إلى بعض أخذت قوة، فلا يؤثر تفرده على صحة الحديث، والله أعلم.

---

(143) الذهبي، سير أعلام النبلاء: جـ9/ صـ235/ برقم: (64)

(144) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: جـ7/ صـ239

(145) الفسوي، المعرفة والتاريخ: جـ2/ صـ309

(146) الفتَّني: تذكرة الموضوعات: صـ79

(147) ابن الجوزي، الموضوعات: جـ1/ صـ244

(148) ذكره الكناني، نور الدين: تنزية الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة: جـ1/ صـ288. والسيوطي في: الآلي المصنوعة: جـ1/صـ210

(149) المقدسي، محمد بن طاهر: أطراف الغرائب والأفراد: جـ2/صـ183

النموذج الثاني:

حديثه عن شُعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عن النَّبِيَّ - ﷺ- قَالَ: «الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ»

أخرجه الطبراني في الأوسط (4212)، وفي الصغير (574)، والدار قطني في الأقراد (316) والخطيب في تاريخ بغداد (136/11) وابن عساكر في تاريخ دمشق (382/36).

لا يصح الحديث بهذا الإسناد من وجوه، وهي:

قال الطبراني: " لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا شعيب بن أبي الأشعث، تفرد بن محمد بن جبير".

وقال الدار قطني: " غريب من حديث عروة عنه، تفرد به شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، ولم يروه عنه غير محمد بن حمير".[150]

وقال أبو حاتم: " هذا حديث مضطرب، ليس هو صحيح الإسناد، عروة عن أبي سلمة لا يكون، وشُعيب مجهول".[151]

نتيجة دراسة الراوي:

بناء على دراسة حال الراوي وبعض مروياته قد ترجح لدينا أن الراوي لا يحتج به إذا انفرد، فلا يقبل حديثه إلا بالمتابعة أو إذا ثبت أصله بإسناد صحيح. ولذا نرى أخرج له البخاري في صحيحه حديثين؛ أحدهما متابع عليه، والآخر له أصل في صحيحه. وإذا تحقق ذلك فهو (ثقة)، وبه حكم ابن حجر في (النتائج) وإلا فهو (صدوق) يحتاج التحقق عن حال مرويته، والنظر إلى من يوافقه أو يخالفه. والله أعلم.

الخاتمة.

النتائج:

وقد توصلت خلال هذا البحث بحمد الله وتوفيقه إلى عدد من النتائج، ومن أهمها ما يلي:

1- إن الحكم على الراوي أمر اجتهادي، فهذا يقبل التعديل من الناقد نفسه، فربما يحكم على الراوي حكما ثم يرجع عن ذاك الحكم بعد ما تبين له غيره.

2- إن رواة الصحيحين الذين أنزل درجاتهم من مرتبة (الثقة)، فربما حكم به الحافظ بالنظر إلى مروياتهم دون النظر إلى أحوالهم.

3- إن رواة الصحيحين وإن حُكموا ببعضهم بمرتبة دون (الثقة) في التقريب، لكن الأصل أنه ثقة وثبت في تلك الروايات التي أخرجها الشيخان، ولم يخطئ في رواية هذا الحديث، فحكم الحافظ في التقريب بالنظر إلى عامة مروياته، بينما حكمه في كتب أخرى بالنظر إلى مروية خاصة أو عن راوٍ خاص.

4- إذا أنزل الحافظُ درجة الراوي في التقريب لعله يشير بذلك إلى وقوع الخطأ في بعض مروياته، سواءً كان الخطأ منه أو ممن دونه، فعلينا التحري بمروياته للوصول إلى نتيجة واضحة.

5- إن أقوال الحافظ في كتابه (التقريب) هي في الأغلب أكثر دقة من أقواله في غيرها، وذلك لخلوّه من الملابسات والحيثيات التي قد تؤثر في حكمه، لأن حكمه فيه حكم عام على الراوي، بخلاف غيره.

---

(150) الدار قطني: أطراف الغرائب: جـ2/ صـ360/ رقم: (5659)

(151) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: جـ4/ صـ660/ رقم/ (1714)

6- الفحص عن أسباب اختلاف الحكم في الراوي من خلال جمع مروياته، لأنه تنزل درجة مروياته أحيانا بالنظر إلى من روى عنه.

7- المعرفة التامّة عن أحوال الراوي، فربما يوثق عن بعض شيوخه دون بعض، وبالعكس كذلك.

التوصيات والمقترحات.

وفي ختام هذا البحث أضع بين يدي القُرّاء طائفة من التوصيات والمقترحات التي لا بد منها، وكما يلي:

1. أن يكون طالب علم الحديث واعيا بأحوال الراوي بأكملها، فلا يكفي له الوقوف على أقوال ابن حجر في (التقريب) فقط، لأنه أحيانا هو الرأي المرجوح لديه.
2. لا بد من معرفة التواريخ لمؤلفات الحافظ ابن حجر لمعرفة الراجح لديه. لأنه يعتبر عند الترجيح.
3. كما لا بد لمشتغلي علم الحديث من معرفة اصطلاحات الحافظ ودرجات الرواة لديه.
4. يحتاج دراسة متكاملة في أحوال الرواة الذين اختلفت أحوالهم عند الحافظ ابن حجر، والوصول إلى معرفة الراجح لديه.
5. وأخيرا أقول: إن هذه محاولة متواضعة بذلت فيها غاية جهدي للوصول إلى نتيجة وافية، فما كان من خير وصواب فهو من توفيق الله تعالى، وما كان من نقص وعجز وخطأ فهو مني، ومن الشيطان، وهذا ما توصلت إليه مع ضعف الإمكانيات، وبداية الطلب العلمي الشرعي، وهذا الاجتهاد النقدي لا أجزم بصوابه كله، ولا أدعي أنه حكم الله أو حكم نبيه ﷺ، إذ هذا ليس من شأني.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع:

- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: 1281هـ 1952م.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الضعفاء والمتروكون: المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ.
- ابن حبان البستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، الثقات: طبع بوزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، إشراف الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى: 1393هـ- 1973م.
- ابن حبان البستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، صحيح ابن حبان: حققه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: 1408هـ/ 1988م.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر: تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية: 1414هـ.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري: الناشر: دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة: المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال: تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1418هـ/ 1997م.
- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، التاريخ (رواية الدوري): المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1399هـ/ 1979م.
- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، التاريخ (رواية عثمان الدارمي): المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.
- أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، السنن الكبرى: تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود: (المتوفى: 275)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.
- أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1403هـ/1983م.
- أبو عيسى الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، سنن الترمذي: تحقيق وتعليق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة النشر: 1998م.
- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، المسند: المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى: 1404هـ/1984م.
- أحمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل: المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1421هـ/ 2001م.
- أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، طبعة أولى: 1413هـ.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، التاريخ الكبير: طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، طبع بإشراف: محمد عبد المعيد خان.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري): تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى: 1422هـ.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر، شعب الإيمان: أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى: 1423هـ.
- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد الضبي الطهماني، المستدرك على الصحيحين: إشراف: د. يوسف المرعشلي، الناشر: دار المعرفة العلمية، بيروت.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت أحمد بن مهدي، تاريخ بغداد: المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ- 2001م.

- الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، السنن: حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأنؤوط، حسن عبد المنعم شبلي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر، الضعفاء والمتروكون: المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية: تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى: 1405هـ/ 1985م.
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل، سنن الدارمي: تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: 1407هـ.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى: 1421هـ- 2000م
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1382هـ/ 1963م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، الكاشف: المحقق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى: 1413هـ/1992م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1405هـ/1985م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير: الناشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع بيروت.
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى: 1326هـ.
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر، تقريب التهذيب: تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى: 1406هـ.
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي، الضعفاء الكبير: تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1404هـ/1984م.
- القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني، الموطأ: المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الأولى: 1425هـ/2004م.
- المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي البصري، أبو الحسن، العلل ومعرفة الرجال: تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية: 1980م.

- المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: 1403هـ- 1983م.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج جمال الدين، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: 1400هـ، 1980م.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم: المحقق: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مغلطاي، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله علاء الدين، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد-أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأول 1422 هـ- 2001 م.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون: المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى: 1396هـ
- النسائي، السنن الصغرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية: 1406 هـ/ 1986م.
- النسائي، السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، أشرف عليه/ شعيب الأناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ/ 2001م.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الناشر: دار الفكر، بيروت.